Warith Scientific Journal

تأثير سعر الصرف على القدرة التنافسية في العراق للمدة (2003-2016)

Effect of the exchange rate on Iraq's competitiveness

م.م.فاطمة تركي نعمة[1]
Asst. Lect. Fatima Turkey Nema
جامعة كربلاء، كلية الإدارة والأقتصاد
University of Kerbala, College of Administration and Economics
Fatma.t@uokerbala.edu.iq

م.م.هدى مهدي علي[2]
Asst. Lect. Huda Mahdi Ali
جامعة كربلاء، كلية الإدارة والأقتصاد
University of Kerbala, College of Administration and Economics
huda.mahdi@uokerbala.edu.iq

عبد الرحمن عدنان هاشم[3]
Abd Al-Rahman Adnan Hashim
جامعة كربلاء، كلية الإدارة والأقتصاد
University of Kerbala, College of Administration and Economics
M012137829@s.uokerbala.edu.iq

المستخلص

يهدف البحث الى توضيح أثر تقلبات سعر الصرف الاجنبي على القدرة التنافسية للصادرات في العراق خلال المدة (2003-2016) ، وتركزت مشكلة البحث على دراسة مشكلة مهمة في الاقتصاد العراقي وهي اعتماده على تصدير النفط بنسبة كبيرة، مما يجعله عرضة لتقلبات الأسعار العالمية وسعر الصرف ، ولغرض الوصول الى هدف البحث تم التوصل الى عدد من الاستنتاجات اهمها شهد سعر الصرف تقلبات كبيرة خلال فترة الدراسة، كما اتسعت فجوة الصرف بين السوق الرسمي والموازي، خاصة في السنوات الأخيرة ، كذلك اعتمدت الصادرات العراقية بشكل كبير على النفط، حيث شكلت الصادرات النفطية النسبة الأكبر من إجمالي الصادرات. ومع ذلك، شهدت الصادرات غير النفطية تراجعًا ملحوظًا بسبب التحديات الأمنية والاقتصادية ويعزى ذلك الى ضعف الجهاز الانتاجي في تغطية الطلب على السلع والخدمات الى جانب ذلك ان اغلب الصادرات العراقية هي صادرات نفطية والتي لا تخضع الى تغيرات اسعار الصرف اذ تحدد اسعارها عالميا وفق قوى العرض والطلب وهذا مخالف لمنطق النظرية الاقتصادية وتفسير ذلك يشير الى ان زيادة سعر الصرف ساهمت بشكل او بأخر الى انخفاض حجم الصادرات غير النفطية، وأظهر البحث أن انخفاض قيمة الدينار العراقي زاد من تنافسية الصادرات، لكنه أدى أيضًا إلى ارتفاع تكاليف الواردات والتضخم. كما أثر عدم استقرار سعر الصرف سلبًا على جذب الاستثمارات الأجنبية.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف ، القدرة التنافسية ، الصادرات.

Abstract

The aim of this research is to clarify the impact of foreign exchange rate fluctuations on the competitiveness of exports in Iraq during the period 2003–2016.The research problem centers on a critical issue in the Iraqi economy—its heavy reliance on oil exports, which makes it highly vulnerable to global price fluctuations and exchange rate volatility, To achieve the research objective, several key findings were reached, the most important of which is that the exchange rate experienced significant fluctuations during the study period. Additionally, the gap between the official and parallel market exchange rates widened, especially in recent years. Iraqi exports were largely dependent on oil, with oil exports representing the vast majority of total exports. However, non-oil exports witnessed a noticeable decline due to both security and economic challenges. This decline is attributed to the weakness of the productive sector in meeting domestic demand for goods and services. Moreover, the fact that most Iraqi exports are oil-based—whose prices are determined globally by supply and demand dynamics—means that they are not directly affected by

exchange rate fluctuations. This contradicts the logic of economic theory, which suggests that an increase in the exchange rate (i.e., a depreciation of the local currency) should enhance export performance. The research indicates that the depreciation of the Iraqi dinar did, to some extent, improve export competitiveness. However, it also led to higher import costs and inflation. Furthermore, exchange rate instability negatively affected the ability to attract foreign investment.

Keywords: Exchange Rate, Competitiveness, Exports.

1. المقدمة

يعتبر سعر الصرف كغيره من العوامل المهمة التي يكون لها تأثير مباشر على القدرة التنافسية للصادرات العراقية وخصوصاً كون العراق بلد يعتمد في الدرجة الاولى في صادراته على المنتجات النفطية وجميع التغيرات التي تطرأ على سعر الصرف يمكن ان يكون لها تأثير بصورة مباشرة على الصادرات النفطية فقد يسهم في ان تكون هناك زيادة للقدرة التنافسية او انخفاض للمنتجات العراقية في السوق العالمية . والهدف من هذا البحث هو دراسة ذلك التأثير على الميزة التنافسية العراقية والتحليل لكيفية تأثير التغيير في قيمة العملة الوطنية العراقية على منافسة المنتجات في الاسواق العالمية وكذلك التأثير على كلفة الانتاج والصادرات والاستيرادات . وفهم هكذا علاقة يؤدي الى تسيير وتوجيه السياسة النقدية لغرض الوصول الى هدف تعزيز القدرة التنافسية للعراق وتحقيق اعلى معدلات من النمو في ظل مجموعه من المصاعب والعوائق العالمية والمحلية التي تعيق النمو.

2. منهجية البحث

1.2 أهمية البحث

تركز اهمية هذا البحث في توجيه السياسة النقدية في العراق لأتخاذ افضل القرارات التي تزيد من مستوى النمو المستدام في العراق وزيادة القدرة التنافسية العراقيه وكذلك دراسة العلاقة بين سعر الصرف والقدرة التنافسية للعراق بصورة عامة وللصادرات العراقية بصورة خاصة ويعتبر البحث من الادوات المهمة لمواجهة العوائق التي تواجه الاقتصاد العراقي واتخاذ الاجراءات اللازمة من خلال سياسة فعالة تزيد من فعالية القدرة التنافسية.

2.2 أهداف البحث:

تقديم مجموعة من التوصيات يمكن الاستفادة منها من قبل متخذين القرارات الاقتصادية والاستثمارية داخل العراق وتقديم نتائج واقعية لكيفية تأثير سعر الصرف على المتغيرات الكلية ومنها الصادرات التي تقيس القدرة التنافسية العراقية وتقديم رؤية متكاملة يمكن ان تساعد او تزيد من استقرار اسعار الصرف في مستوى يخدم الاقتصاد المحلي والاستقرار الشامل للاقتصاد .

3.2 فرضية البحث:

يرتكز البحث على فرضية رئيسية هي وجود علاقة طردية بين سعر الصرف الاجنبي والصادرات غير النفطية خلال مدة الدراسة.

4.2 مشكلة البحث:

يركز البحث على دراسة مشكلة مهمة في الاقتصاد العراقي وهي اعتماده على تصدير النفط بنسبة كبيرة، مما يجعله عرضة لتقلبات الأسعار العالمية وسعر الصرف.

5.2 الحدود المكانية والزمانية للبحث

بالنسبة للحدود المكانية يدور هذا البحث حول الاقتصاد العراقي كونه المكان التي سيتم تقديم دراسة عنه في كيفية تأثير سعر الصرف على القدرة التنافسية وكذلك تحليل العلاقة بين الاسواق العالمية واقتصادات الدول مقابل الاقتصاد العراقي اما بالنسبة للحدود الزمانية يركز البحث على الفترة بين 2003–2016 حيث شهد الاقتصاد العراقي تقلبات كثيرة في اسعار الصرف في تلك الفترة وامكانية تحديد القرارات المناسبة لمواجهة مثل هذه التقلبات ومعالجتها دون ان تؤثر بصورة كبيرة على القدرة التنافسية العراقية وضمان نمو مستدام.

6.2 أسلوب البحث:

استخدم البحث المنهج الوصفي لتحليل البيانات المتعلقة بسعر الصرف والقدرة التنافسية، مع التركيز على الفترة من 2003 إلى 2016. تم جمع البيانات من مصادر رسمية مثل البنك المركزي العراقي، وتحليل التقلبات في أسعار الصرف كيفية تأثيرها على القدرة التنافسية في العراق .

7.2 هيكلية البحث:

يتكون المحور الاول من الاطار المفاهيمي لسعر الصرف والعوامل التي تؤثر فيه . والمحور الثاني يتحدث عن القدرة التنافسية ومؤشراتها والعوامل التي تؤثر فيها . والبحث الثالث يركز على تحليل العلاقة بين سعر الصرف والقدرة التنافسية في العراق مع تقديم بيانات جدولية حقيقية لتقلبات اسعار الصرف في العراق وتأثيرها على الصادرات العراقية والقدرة التنافسية .

3. الجانب النظري

1.3 المحور الأول: الأطار النظري لسعر الصرف

1.1.3 مـفاهيم سـعر الـصرف:

يمثل سعر الصرف حلقة وصل بين الأسعار العالمية والمحلية كما يعبر عن المتانة الأقتصادية للدولة سواء تعلق ذلك بمدى واستقرار قابلية العملة للتحويل أو بطبيعة النظام المتبع للصرف داخل الدولة (Kadi,2005:104).
ان قيام التجارة بين الدول بأستخدام عملاتها الوطنية ، انما يترتب عليها عامل اقتصادي جديد هو سعر الصرف الأجنبي والذي يقوم بربط جهازي الأئتمان لبلدين مختلفين حيث تعد احدى العملتين سلعة والأخرى هي نقد الذي يقيس قيمة تلك السلعة . وبـذلك يعبر سعر الصرف عن عدد أجزاء او وحدات من عملة ما الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى ,(Kadi,2005:104) وهو القيمة التي يتم بها تحويل عملة الى عملة أخرى . عدد وحدات العملة الأجنبية التي يمكن الحصول عليها مقابل وحدة واحدة من العملة المحلية , (Hindi,1998:436) وكـذلك يعتبر سعر الصرف من أهم أدوات السياسة المالية الذي يتبعها البك المركزي لتحقيق الأستقرار الأقتصادي.
ويرتبط سعر الصرف بمعدل الفائدة والتضخم والاستقرار الأقتصادي والسياسي للبلد . وفي الوقت الحالي جميع عملات الدول يكون سعر صرفها مقابل الدولار لأنه يعتبر العملة الأساسية التي تحظى بالقبول العام في جميع المعاملات وكذلك اليورو والجنيه الأسترليني (Albaalbaki,2001:413)

2.1.3 أهمية سعر الصرف

لسعر الصرف له أهمية كبيرة في الأقتصاد العالمي والمحلي ومن أبرز أهميتة :

1. التأثير على التجارة الدولية :ـ سعر الصرف يؤثر على تكلفة السلع والخدمات بين الدول . عندما يرتفع سعر صرف عملة ما تصبح السلعة المستوردة أرخص بينما تصبح الصادرات اغلى
2. تحديد قيمة العملة :ـ سعر الصرف يعكس قيمة العملة بالنسبة لعملات اخرى ,مما يساعد في تحديد القوى الأقتصادية للدولة (Taki,2002:149)
3. الأستثمارالأجنبي :ـ سعر الصرف يؤثر على قرارات المستثمرين الأجانب.ان انخفاض قيمة العملة قد يجعل الأستثمار في الدولة اكثر جاذبية بينما ارتفاعها قد يؤدي العكس .
4. التضخم :ـ يمكن ان يؤثر سعر الصرف على مستويات التضخم اذا كانت العملة ضعيفة يمكن ان يؤدي ذلك الى زيادة اسعار السلع المستوردة مما يرفع معدل التضخم .
5. السياسة النقدية :ـ البنك المركزي يستخدم سعر الصرف كأداة في سياسته النقدية لتحقيق الأستقرار الأقتصادي .
6. التحويلات المالية :ـ بالنسبة للعمالة المهاجرة , فأنه يؤثر على قيمة التحويلات التي يرسلونها الى بلدانهم , ويؤثر على مستوى المعيشة لعوائلهم .(Sadiq,Ali,Nabil,1996:12)

3.1.3 العوامل المؤثرة على سعر الصرف

يمكن تقسيم العوامل المؤثرة على سعر الصرف الى مجموعتين(Mutar,2003:48)

اولاً : العوامـل الـفنية :

1. ظروف السوق (الأشاعات والأخبار) : ان المعلومات التي تصل الى الأسواق بشأن اسعار العملات والحالة الأقتصادية والتصريحات الرسمية تؤثر على اسعار العملات.فالمعلومات السيئة تؤثر بشكل اسرع من المعلومات الجيدة .

2. خبرة المتعاملين : اسعار العملات الأجنبية تتأثر بالكميات المعروضة والمطلوبة من هذه العملات وتعكس خبرة المتعاملين في سوق العملات الأجنبية تجاه حركة الأسعار كما ان القدرة التفاوضية للمتعاملين والأساليب المستخدمة تؤثر على اتجاه العملات كما تتأثر اسعار العملات بالوضعيات التي يتخذها المتعاملون .
3. الكميات المتعامل بها ودرجة السيولة: الكميات المتعامل بها سواء كانت مطلوبة او معروضة تؤثر على اسعار صرف العملات وكذلك الحاجة الى السيولة تؤثر على معطيات العرض والطلب لهذه العملة.
4. مدى الحاجة للعملة المطلوبة ومدى التنويع في العمليات: فكلما كانت الحاجة اللازمة للمتعاملين من عملة معينة اكبر.زاد الطلب عليها وبالتالي فأن سعرها يميل للأرتفاع.وكذلك فان التنويع في العمليات المطلوبة وعددها واكتشاف اساليب جديدة يؤثر على اسعار العملات.(Mubark,1985:156)
5. التغيرات في الأسواق المالية والأسواق الأخرى غير سوق العملات: ان ارتفاع المردود الذي يجنيه المستثمرون في السوق النقدي من عمله معينة يؤدي الى زيادة اسعار الصرف لهذه العملات نتيجة زيادة الطلب عليها .كما ارتفاع اسعار الأسهم يؤدي الى زيادة الأرباح الرأسمالية لهذه الأسهم وبالتالي زيادة الطلب على العملات لشراء هذه الأسهم ويؤدي الى ارتفاع اسعار صرفها (Shukri,Audh,2004:224-230)

ثانياً : الــعوامل الأساسية (الأقتصادية) :

تتمثل هذه العوامل في مختلف حسابات ميزان المدفوعات الخارجية للبلد مصدر العملة حيث يعد التوازن والأختلال الأقتصادي في ميزان المدفوعات من أهم العوامل المؤثرة في سعر الصرف الى جانب كمية النقود واسعار الفائدة والتضخم التي تؤثر في تحديد سعر الصرف وتقلباتة .(Shukri,Audh,2004:231-235)

ميزان المدفوعات : يعد حلقة وصل التي تعكس علاقة البلد بالعالم الخارجي . ويؤثر على سعر الصرف من خلال مختلف بنوده . وهي:

1.الاستيراد والتصدير 2.النفقات السياحية 3.تصدير واستيراد الخدمات الاخرى 4.ارباح المستثمرين 5.حوالات المغتربين 6.المساعدات الخارجية 7.القروض الدولية 8.تحويل الاموال بقصد المضاربة.

4.1.3 أنواع سعر الصرف

سعر الصرف الأسمي : هو مقياس لقيمة احدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر وينقسم الى سعر صرف رسمي.وهو المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية , وسعر صرف موازي وهو المعمول به في الأسواق الموازية.(Kadi,2005:14)

سعر الصرف الحقيقي : ان اسعار الصرف الأسمية لا تعكس التغيرات التي تحدث في مستويات الأسعار في الدولتين وبذلك يقوم سعر الصرف الحقيقي بتعديل سعر الصرف الأسمي طبقاً للتغيرات في مستوى اسعار الدول.(Daneals,Fanhuz,2010:67)

سعر الصرف الفعلي(الأسمي) : هو عبارة عن مقياس للقيمة المتوسطة المرجحة لعملة ما في مقابل اثنان او اكثر من العملات.(Galil,Abdulhassan,2011:29)

سعر الصرف الفعلي (الحقيقي) : هو عبارة عن سعر صرف فعلي مبني على اسعار الصرف الحقيقية بدلاً من اسعار الصرف الأسمي , وثم تحويل اسعار الصرف الأسمية الى اسعار صرف حقيقية . (Daneals,Fanhuz,2010:74-75)

1.4 المحور الثاني : الأطار النظري للقدرة التنافسية

تعد القدرة التنافسية مفهوماً متداخلاً بين التحليلات الأقتصادية الكلية والجزئية واستعمال هذا المفهوم مع مفاهيم اخرى (الانتاجية ,الابتكار ,حصة السوق) مع ظل تداخل المتغيرات والمؤشرات التي تفسر القدرة التنافسية وتنوعها .

1.1.4 مفاهيم القدرة التنافسية:

وتتمثل في قدرة الاقتصاد في زيادة الانتاجية وتوسيع في الاستخدام ,كما تعني القدرة التنافسية هي قدرة الأقتصاد الاقليمي في تحسين قدرتة الأنتاجية على الشكل الذي يحقق المنافسة والنجاح في الاسواق الوطنية والعالمية(Nuwr,2002:5), كذلك عرف الاقتصادي بروتر وكتلز القدرة التنافسية على انها قدرة الاقتصاد في توفير المستوى المعيشي المرتفع عند مستوى مرتفع من الاستخدام لجميع الأفراد المقيمين في الاقتصاد والراغبين في العمل بشكل مستدام (Alsadiq,2008:36-37) وعرفت القدرة التنافسية في الاقتصاد الجزئي: بأنها قدرة المنشأة على المنافسة والانتاج وتحقيق الارباح والنمو من خلال القدرة على مواجهة المتطلبات للسوق المفتوحة والمنافسة في اتحاه الهيمنة على الحصة السوقية (Alsadiq.2008:37)

كما عرفت في الاقتصاد الكلي: تعد القدرة التنافسية الهدف الرئيس للسياسات الاقتصادية ويستخدم هذا المفهوم غالباً لتحليل الاداء الاقتصاد الكلي عن طريق شرح السمات الاقتصادية للبلدان ومقارنتها مع بعضها (go waithed.2013:45) , كذلك يُعرف المعهد الدولي للتنمية الادارية التنافسية بأنها كيفية قيام الشركة او الدولة بأدارة جميع الموارد وقدراتها لتحقيق الربح والازدهار(Emairates council,201212)

2.1.4 أهمية القدرة التنافسية :

تكمن اهمية القدرة التنافسية في الاقتصاد عن طريق قدرتها على جعل البلد ان يحقق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة تمكنه من رفع المستوى المعيشي للبلد , فالقدرة التنافسية تجعل المؤسسات والشركات الاقتصادية تتغلب على الاسواق المحلية . وترتبط اهمية القدرة التنافسية بمقدار قدرتها في المساهمة على تحسين الكفاءة وتحسين الاستثمارات المحلية الاجنبية وتسهيل عملية الوصول الى الاسواق العالمية , ويعتبر النهوض بالقدرة التنافسية للمنتجات المحلية من اهداف الدول الصناعية النامية والمتقدمة (Tasho,2010-2015:13), حيث يرتبط تحسين مستوى معيشة دولة ما بشكل كبير في نجاح مؤسساتها وقدرتها على اقتحام الاسواق الدولية العالمية عن طريق التصدير او الاستثمار الاجنبي المباشر(Yesri,2024:21), حيث اصبحت القدرة التنافسية اداة رئيسية لتطوير قدرة الاقتصاد وتتركز اهميتها في المساعدة على تحديد فرص النمو وتسهيل الوصول الى سوق اكبر واوسع والمساعدة في جذب رؤوس الاموال والمساهمة في عملية التنمية وتحسين مستوى الاداء ومستوى المعيشة من خلال خفض التكاليف والاسعار (Alsadiq,2008:37), وتتكون اهمية القدرة التنافسية من حقيقة ان الهدف الرئيسي لجميع الاقتصادات هو تحقيق مستوى معيشي مرتفع ومتزايد للمواطنين, والقدرة على ذلك لا تعتمد على فكرة المنافسة بل على الانتاجية وعمل الموارد والعمالة ورأس المال ولا سيما كانت الانتاجية تعتمد على السلع والخدمات المنتجة في الدولة وهذه السلع والخدمات تقاس من الاسعار التي يمكن الحصول عليها في الاسواق الدولية ومن ثم يمكن قياس التنافسية الحقيقية بالانتاجية الى زيادة قيمة السلع المنتجة وزيادة الدخل المحلي , (Baiadha,Gaafar,2024:41)

وتأتي اهمية التنافسية من عدم الاعتماد على الميزة النسبية التقليدية للتجارة الخارجية المتمثلة بوفرة الموارد البشرية ورأس المال التقليدي بل على الاعتماد على القدرة التنافسية المعتمدة على التقدم العلمي والابتكارات والانجازات والتكنلوجيا التي تقوم بها الدولة مثل تحرير التجارة والتسريع بالخصخصة والاعتماد على اليات السوق,(Abdulhammed,2009:22)

3.1.4 العوامل المؤثرة في القدرة التنافسية

تتأثر القدرة التنافسية بـعدة عومل :

1. البنية التحتية : تعتبر من العوامل التي تقود جميع الاقتصادات المحلية للانفتاح على الاقتصاد العالمي والاندماج والتواصل معه مثل وسائل النقل والموانئ والمطارات وبنية كفوءة لتقنية المعلومات واستعمالها في تطوير الانشطة الابداعية والاستثمار كذلك المحافظة على مستوى معيشي مرتفع وتعتبر هذه الاسس معيار لقياس تجارة البلدان ومكانتها التنافسية بين الدول .
2. ديناميكية الاسواق والمنتجات والتخصص : يعتبر معيار الديناميكية والتخصص في هيكل الصادرات احد العوامل التي تعكس التنافسية في الاسواق العالمية ويتكون هذا المعيار من ثلاث مقاييس هي نسبة الحصص التصديرية والاداء الكلي لقطاع التجارة الخارجية وديناميكية الاسواق وتمثل نسبة الحصص التصديرية نسبة من السلع المصنعة الى حجم الصادرات الوطنية في التجارة العالمية ويمثل الاداء الكلي لقطاع التجارة نسبة الميزان التجاري من الناتج المحلي الاجمالي ومستوى الانفتاح على التجارة الخارجية اما مقياس ديناميكية الاسواق فتنعكس نمو الصادرات الوطنية كنسبة من الصادرات العالمية(Qasim,Shemran,2024:24)
3. سعر الصرف : يعد من السياسات الرئيسية والمهمه في المنافسة الدولية ويفسر مفهوم سعر الصرف العلاقة بين الاقتصاد العالمي والمحلي وهذه العلاقة تضم ثلاث قنوات هي سوق العمل وسوق السلع وسوق الاصول والاداة التي تربط بين تلك القنوات هو سعر الصرف فارتفاع سعر الصرف ممكن ان يؤدي الى حدوث ارتفاع في اسعار السلع الاجنبية في السوق المحلية وبالعكس في حالة الانخفاض ويمكن التمييز بين سعر الصرف الحقيقي والسعر الاسمي للصرف فالعلاقه بين سعر الصرف الاسمي والحقيقي والقدرة التنافسية هي علاقة عكسية وطردية مع الاسعار المحلية فانها ترتفع مع ارتفاع سعر الصرف الاسمي والاسعار العالمية وانخفاض السعر المحلي (Turki,2024:11)
4. الأداء الاقتصادي : يعتبر من العوامل المهمة في تحقيق القدرة التنافسية الدولية وتستند على دور المنافسة المحلية في تطوير القدرة التنافسية في المؤسسات المحلية على المنافسة في الخارج والدور الذي تلعبه الاستثمارات الدولية في تخصيص امثل للموارد الاقتصادية على المستوى الدولي والذي يرافق عادة سياسات تستهدف النمو بالنسبة

للاقتصاد المحلي وتنعكس القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني من خلال حصة الدولة من التجارة الدولية بافتراض عدم وجود اي عوائق تجارية(kubani,2013:22)

5. الطاقة الابتكارية وتوطين التكنلوجيا : يعتبر الابتكار والابداع من العوامل المهمه في تعزيز التنافسية الكامنة سواء على مستوى الاقتصاد الكلي او مستوى الصناعة وتؤثر التكنلوجيا على عدة عوامل اخرى ترتبط بالتنافسية مثل جودة الصادرات والحصص التسويقية والتكاليف ونسبة التنمية المضافة وكذلك معدل الاستثمار في رأس المال البشري وتوجد هناك خمس متغيرات تؤثر في الطاقة الابتكارية بشكل مباشر تمثل ثلاث منها مدخلات مثل الاستثمار الاجنبي والاستيرادات الرأسمالية والخريجين والمتخصصين في مجال العلوم والهندسة والمتغيرين الاخرين هما البحوث والدراسات (Turki,2024:14)

4.1.4 مؤشرات القدرة التنافسية :

هناك مجموعة من المعايير التي تستخدم لقياس مدى قدرة الدول على المنافسة في الاسواق المحلية او الدولية منها: (Rzuki,2016:25)

1. مؤشر التركز :ويعرف ايضاً بمؤشر هيرفندال ـ هيرشمان ويقوم هذا المؤشر بقياس مستوى التركز السوقي لحصة الدولة في الواردات والصادرات العالمية في سلعة او مجموعة سلعية محدده بين اكثر من سلعة وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين (0-1) وتشير القيم الدنيا للمؤشر الى درجات التركز الاقل لكل من الواردات والصادرات فيما تشير القيم الاعلى الى درجات التركز الاكبر .
2. مؤشر التنوع :يقوم هذا المؤشر بقياس انحراف حصة الصادرات للسلع الرئيسية في الصادرات العالمية ويتراوح المؤشر بين (0-1) حيث ان كلما اقترب هذا المؤشر من الصفر كلما كانت درجة التنوع للصادرات اعلى وعندما يقترب هذا المؤشر من الصفر يتطابق هيكل الصادرات الوطنية مع هيكل الصادرات العالمية .
3. مؤشر كفاءة التجارة : هو مؤشر مركب والذي يرتكز احتسابه على عدد من المؤشرات الفرعية التنافسية للصادرات الوطنية في الاسواق العالمية مثل الحصة السوقية ومتوسط نصيب الفرد من الصادرات وتنوع المنتجات المصدرة وتنوع اسواق التصدير في العالم

1.5 تحليل العلاقة بين سعر الصرف والقدرة التنافسية في العراق للمدة (2003- 2016)

ان احد العوامل التي تحدد القدرة التنافسية هي الصادرات والذي يحددها سعر الصرف الفعلي حيث تساهم الصادرات في تعزيز النمو الاقتصادي وكذلك خلق فرص عمل جديدة وتوليد عائدات نقدية اجنبية . حيث يعتبر سعر الصرف مقياس لقيمة العملة نسبة الى جملة من العملات الاخرى مع تعديله وفق تأثيرات التضخم المحلي فعندما تنخفض القيمة للعملة تؤدي الى انخفاض تكاليف الانتاج بالنسبة للشركات المحلية نسبة لتكاليف الانتاج للشركات الاجنبية المنافسة في الاسواق وهذا الامر الذي يجعل الصادرات للبلاد اكثر منافسة في الاسواق الاجنبية وعلى عكس ذلك عندما ترتفع القيمة الحقيقية للعملة تكون الصادرات اقل قدرة على المنافسة وتميل الى الانكماش . وقد يكون هناك انخفاض لقيمة العملة لأسباب عدة منها نتيجة لتخفيض متعدد لقيمة العملة غاية لتصحيح اسعار الصرف الغير متوافق او نتيجة لضغوطات السوق اذا كان سعر الصرف معوماً او نتيجة لأرتفاع قيمة الدولار الامريكي او العملات الاخرى الاجنبية.(Khalid,2014:66)

ويشير سعر الصرف في العراق الى القيمة التي يتم بها تداول العملة الوطنية (الدينار العراقي) مقابل جميع العملات الاجنبية مثل اليورو او الدولار الامريكي ,كما له تأثير كبير على الاقتصاد كما يعتبر احد المؤشرات الاقتصادية الرئيسية التي تعكس حالة الاقتصاد الوطني .

1.1.5 واقع سعر الصرف في العراق:

بعد الاحداث التي دارت في العراق واحتلال العراق في عام 2003 وبعد ان حصل البنك المركزي على الاستقلالية التامة في تنفيذ ورسم سياسته النقدية بموجب قانون رقم 56 للسنة 2004 وبدأ عملية اعادة هيكلة الاقتصاد العراقي من أجل بناء ركائز قوية لهذا الاقتصاد في اطار التوجه نحو اقتصاد الأسواق , كما كان يتوجب على صناع السياسة النقدية اللجوء الى نظام سعر صرف يلائم التطورات الأقتصادية الحاصلة كما يستطيع ان يحقق تحسن واستقرار في قيمة الدينار العراقي (Shebibi,2007:8)

وبعد ان شهد العراق في المدة ما قبل 2003 أنظمة صرف متعددة بلغت فيها أسعار الصرف ما يزيد على 10 أسعار اعتمدتها السياسة الاقتصادية . وفي المقابل كانت هناك اسواق موازية للصرف عدت هي القائدة في تحديد اسعار الصرف وفق نظام التعويم المطلق مما أسس نظام صرف يتخلله الكثير من التشوهات جراء التعددية الرسمية . وفي اواخر 2003 اقام البنك المركزي مزاد للعملة الاجنبية ليعلن انتهاء تطبيق انظمة الصرف الثابتة المتعددة في العراق وما خلفته من تشوهات واعماد نظام الصرف المعوم المدار كما معلن de jure , حيث يتم تحديد سعر الصرف وفق آلية العرض والطلب ولكن تحت رقابة

واشراف البنك المركزي بسبب الاهمية التي يحضى بها سعر الصرف في الاقتصاد العراقي (Saleh,2012:11) وسنحاول في هذا الجزء تحليل تطورات اسعار الصرف وذلك من خلال .

جدول (1) تطور سعر صرف الدينار /دولار امريكي في السوق الرسمي والموازي وفجوة الصرف للمدة (2003-2016)

الفترة	سعر الدينار في السوق الرسمي	معدل النمو%	سعر الدينار في السوق الموازي	معدل النمو%	فجوة الصرف
2003	1896	-	1936	-	40
2004	1453	-23.36	1453	-24.95	0
2005	1469	1.10	1472	1.30	3
2006	1475	0.40	1479	0.47	4
2007	1255	-14.92	1267	-14.33	12
2008	1193	-4.95	1203	-5.05	10
2009	1170	-1.93	1182	-1.75	12
2010	1170	0	1185	0.25	15
2011	1170	0	1196	0.94	26
2012	1166	-0.34	1233	3.09	67
2013	1166	0	1232	-0.08	66
2014	1188	1.89	1214	-1.46	26
2015	1190	0.16	1247	2.72	57
2016	1190	0	1299	4.17	109

المصدر: البنك المركزي العراقي النشرة الاحصائية السنوية، الدائرة العامة للإحصاء والابحاث، أعداد متفرقة

نلاحظ من خلال الجدول رقم (1) أن سعر صرف الدينار العراقي للمدة (2016) (2003) شهد أعلى مستوى له في عام (2003) حيث كان (1896) دينار لكل دولار في السوق الرسمي، اما في السوق الموازي فقد كان (1936) دينار لكل دولار وكانت فجوة الصرف بين السعر الرسمي والسعر الموازي (40) نقطة ويرجع ذلك التدهور لعدة اسباب منها تغيير النظام السياسي في العراق بالإضافة الى التوقعات التشاؤمية للجمهور بفعل الأوضاع الاقتصادية والسياسية غير المؤكدة.

اما في عام (2004) فقد شهد سعر صرف الدينار العراقي تحسناً نسبياً في قيمته بلغت نسبة هذا التحسن (23,36) عن عام (2003) حيث كان (1896) دينار لكل دولار واصبح (1453) دينار لكل دولار، فضلاً عن بقاء الحال على ما هو عليه في السوق الموازية، وكان هذا التحسن النسبي بسبب تأثير عوامل عدة منها عملية استبدال العملة القديمة بعملة جديدة تتسم بارتفاع مؤشرات الامان وصعوبة تزويرها، فضلاً عن قيام قوات الاحتلال الامريكي بتوزيع أجور ورواتب العاملين بالدولار الأمريكي.

كما نلاحظ أن عامي (2005) و (2006) على التوالي شهدا تدهوراً في سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار في السوق الرسمي والسوق الموازي حيث كان معدل النمو في السوق الرسمي (1.10%) لعام (2005) و (0.40%) لعام (2006) على التوالي، إذ أنخفض سعر الصرف في السوق الرسمي الى (1469) دينار لكل دولار العام (2005) و (1475) دينار لكل دولار لعام (2006) ، في حين كان السعر في السوق الموازي قد وصل الى (1472) دينار لكل دولار لعام (2005) و (1479) دينار لكل دولار لعام (2006) ، اما فجوة الصرف ليست كبيرة حيث وصلت الى (3) وحدات لعام (2005) و (4) وحدات لعام6 200.

ويرجع التدهور لعدة أسباب منها أمنية أدت الى اغلاق الحدود العراقية مما أثر على حركة الاستيرادات وأيضاً انتشار الشائعات حول كمية الدولار الموجودة في البنك المركزي بأنها بدأت تنفذ وعن قريب يتوقف البنك عن البيع في المزاد مما دعا المصارف وزبائنهم الى طلب كميات كبيرة من الدولار، بالإضافة الى زيادة حالات السفر والهجرة خارج العراق بسبب الظروف الأمنية فضلاً عن ارتفاع أسعار المواد الغذائية المشمولة بالبطاقة التموينية بسبب عدم قيام وزارة التجارة بتجهيز الوكلاء بتلك المواد مما ادى الى ارتفاع الطلب على الدولار من أجل الاستيراد، فضلاً عن ارتفاع معدل التضخم لسنة (2006) ليصل الى اعلى مستوى له خلال فترة الدراسة ليصل الى (53%). اما عام (2007) فقد شهدت معدلات نمو ايجابية وصلت نسبتها الى (14.92- في السوق الرسمي، حيث انخفض سعر الصرف من (1475) دينار لكل دولار عام (2006) الى (1255) دينار لكل دولار لعام (2007) أما السعر الموازي لعام (2007) فقد وصل الى (1267) دينار لكل دولار وبمعدل نمو بلغ 14.33% وهذه النسبة اقل من نسبة التحسن في السعر الرسمي، في حين بلغت فجوة

الصرف لعام (2007) الى (12) نقطة، وكلما ازدادت تلك الفجوة بين السعر الرسمي والسعر الموازي ادت الى زيادة عمليات المضاربة.

في عام (2008) شهد تحسن في قيمة الدينار في السوق الرسمي حيث بلغ (1193) دينار لكل دولار وبمعدل نمو بلغ (4.95%)، في حين كان الأمر مختلفاً في السوق الموازي حيث وصل السعر الى (1203) دينار لكل دولار وبمعدل نمو بلغ (5.05%) وهي نسبة أكبر من نسبة النمو في السوق الرسمي والتي كانت 4.95% وهذه النسبة تعكس التحسن في السعر الرسمي بنسبة أكبر من نسبة التحسن في السعر الموازي.

الا أن سعر صرف الدينار في السوق الرسمي قد استقر خلال الاعوام (2011,2010,2009) وبسعر صرف (1170) دينار لكل دولار للأعوام الثلاث على التوالي وبمعدل نمو ثابت تقريباً، ولكن الأمر كان مختلفاً في السوق الموازي إذ بلغ سعر الصرف معدلات تصاعديه بلغت (1182) دينار لكل دولار لعام 2009) و (1185) دينار لكل دولار لعام (2010) و (1196) دينار لكل دولار لعام((2011)، وكانت معدلات الصرف في السوق الموازي تأخذ اتجاهاً تصاعدياً وصل (2011) الى (1.75-) لعام (2009) و (0.25%) لعام (2010) و (0.94%) لعام وتدل تلك المعدلات التصاعدية الى تدهور في سعر صرف الدينار العراقي في السوق الموازي، وفي الوقت نفسه اخذت فجوة الصرف تزداد من سنة الى اخرى فقد وصلت إلى (12) نقطة في عام (2009) وازدادت الى (15) نقطة في عام (2010) ووصلت تلك الفجوة الى (26) نقطة في عام (2011). وهذا الاشكال متأتي من كون البنك المركزي مغال في رفع سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار فقط وتركه معوم تجاه العملات الأخرى بحجة دعم الاستقرار الاقتصادي الذي لم يتحقق هو الآخر، لان عدم الاستقرار الاقتصادي متأتي من عوامل هي الأخرى حقيقية مرتبطة بالإنتاج والتشغيل والاستثمار وتوليد الدخول والكلف والقيم المضافة وليس متأتياً من عوامل نقدية مهمة، وعليه ليس بمقدور متغير مثل سعر الصرف أن يعالج اختلال هيكلي وأن هذا الغلو المبالغ فيه من قبل البنك المركزي ينقلب بالضد من إجراءات الحماية المطلوبة للمنتج المحلي من منافسة السلع والخدمات المشابهة المستوردة، أي أن سعر الصرف المغال فيه سوف يوفر هامش من الحماية للمنتج الاجنبي من منافسة المنتج المحلي أن وجد أي اننا نعمل بالضد من مصلحة اقتصادنا.

اما الاعوام (2012) و (2013) فقد شهدا ايضا استقراراً في سعر صرف الدينار تجاه الدولار ولكن هذا الاستقرار محصور فقط في السوق الرسمي ، حيث كان معدل الصرف في السوق الرسمي ثابت عن مستوى (1166) دينار لكل دولار لكلا العامين وبمعدل نمو بلغ (0.34%) لعام (2012) اما عام 2013 فقد كان معدل النمو ثابت وعدم تعرضه لأي زيادة، وعلى العكس من ذلك فقد شهد السوق الموازي انخفاض في سعر الصرف أي زيادة في الوحدات المدفوعة من العملة الاجنبية للحصول على وحدة واحدة من الدينار حيث بلغت تلك الزيادة (1233) دينار لكل دولار لعام (2012) و (1232) دينار لكل دولار لعام (2013) وبمعدلات نمو وصلت الى (3.09) لعام (2012) و (0.08) لعام (2013) على التوالي ومن الملاحظ ايضا زيادة كبيرة في فجوة الصرف عند مقارنتها بالأعوام السابقة حيث وصلت تلك الفجوة بين السعر الرسمي والسعر الموازي الى (67) نقطة لعام (2012) و (66) نقطة لعام (2013). ترجع تلك الزيادة في فجوة الصرف بين السعر الرسمي والسعر الموازي إلى زيادة عدد شركات الصيرفة والتحويل المالي الداخلة في مزاد بيع العملة وعدم امتلاكها الخبرة التي تؤهلها لمنافسة المصارف الاهلية، وهناك سبب اخر هو الظروف الاقليمية المحيطة بالعراق المتمثلة بالأزمات السياسية والاقتصادية في دول الجوار سوريا وايران والتي ادت الى زيادة الطلب على الدولار من العراق لتهريبها إلى تلك الدول، ولن تتمكن كل الاساليب البوليسية من السيطرة على ذلك، ولكن ذلك ممكن من خلال اتباع سياسة نقدية حكيمة، أما الدولارات التي كانت لا تهرب للمضاربة والبيع بالسعر الأعلى، فكانت تهرب بحثاً عن فرص أفضل للاستثمار لان الخلل الهيكلي وسوء بيئة الاعمال والفساد المنعكس في تعاظم الكلف يجعل فرص الربح اقل.

شهدت الاعوام الثلاثة (2014) و (2015) و (2016) انخفاض في سعر صرف الدينار العراقي امام الدولار الأمريكي حيث وصل سعر الصرف في السوق الرسمي الى (1188) دينار لكل دولار لعام (2014) و (1190) دينار لكل دولار للأعوام (2015) و (2016) على التوالي وعند مقارنة الزيادة في السعر الرسمي لعام 2014 بالسعر الرسمي لعام 2013 نجد ان فارق الزيادة وصل الى (22) نقطة، في حين بلغت معدلات النمو في السعر الرسمي لعامي (2014) و (2015) على التوالي الى (1.89) و (0.16) اما عام (2016) فلم تكن هناك زيادة في معدل نموه، في حين شهد الدينار العراقي تدهوراً كبيراً في السوق الموازي للأعوام الثلاث سابقة الذكر حيث وصل سعر الصرف الى (1214) دينار لكل دولار لعام)2016((2014) و (1247) دينار لكل دولار لعام (2015) و (1299) دينار لكل دولار لعام ومن الملاحظ ايضا ارتفاع معدلات النمو لسعر الصرف الموازي حيث بلغت تلك (2016)، شهدت السنوات الثلاث اتساع ملحوظ في فجوة الصرف إذ ارتفعت تدريجياً الزيادة (1.46%) لعام (2014) و (2.72%) لعام (2015) و (4.17%) لعام)109(من (٢٦) نقطة عام (2014) إلى (57) نقطة عام (2015) لترتفع بعدها الى عام (2016) وتعد فجوة الصرف لعام (2016) من اعلى المستويات التي شهدتها فجوة الصرف خلال السنوات السابقة، ويعود سبب الارتفاع الى صدمة الاعلان النيابي والتي تهدف الى تحديد سقف مبيعات البنك المركزي من الدولار حسب المادة 50 من موازنة عام 2015 لتقدر بواقع 75

مليون دولار يومياً. وتحتل فجوة الصرف أهمية كبيرة كونها تمثل مبالغ ضخمة ملايين الدولارات يومياً فضلاً عن أنها تؤثر بشكل مباشر على الجمهور وبصورة يومية وزيادتها تؤثر سلباً على الاقتصاد الكلي اذ تؤدي الى تشجيع عمليات المضاربة في سوق الصرف وبشكل غير منضبط بسبب التخلف المالي والهيكلي مما يؤدي الى التأثير سلباً على قيمة الدينار والثقة فيه.

أن التدهور الذي تعرض له الدينار العراقي تجاه الدولار الأمريكي وزيادة فجوة الصرف خلال الأعوام الثلاث الاخيرة من الدراسة يعود لعوامل عدة من أهمها تعرض الاقتصاد العراقي خلال عام (2014) لعديد من التحديات السياسية والاقتصادية على المستوى المحلي والاقليمي والعالمي، إذ أن التطورات الأخيرة المتمثلة بالأوضاع السياسية غير المستقرة واستمرار تردي الوضع الأمني والعمليات العسكرية الجارية ضد المجاميع الارهابية التي سيطرت على بعض محافظات العراق والتي ادت الى تدمير وتخريب البنية التحتية لهذه المناطق ولا سيما في ظل وجود الحقول والمصافي النفطية وبعض الموارد الإنتاجية الأخرى وسيطرة تلك المجاميع الإرهابية عليها، إلى جانب الهبوط السريع في أسعار النفط العالمية منذ منتصف العام (2014) والتي بدأت بانخفاض عوائد الصادرات النفطية والتي أثرت سلبًا على الاحتياطيات الاجنبية في العراق مما يعكس أثره في انخفاض سعر صرف الدينار العراقي، مما يؤدي إلى طرح خيارات أمام السلطة النقدية في العراق أولهما تحديد سقف مبيعات الدولار في مزاد العملة، والخيار الثاني هو ايقاف المزاد.

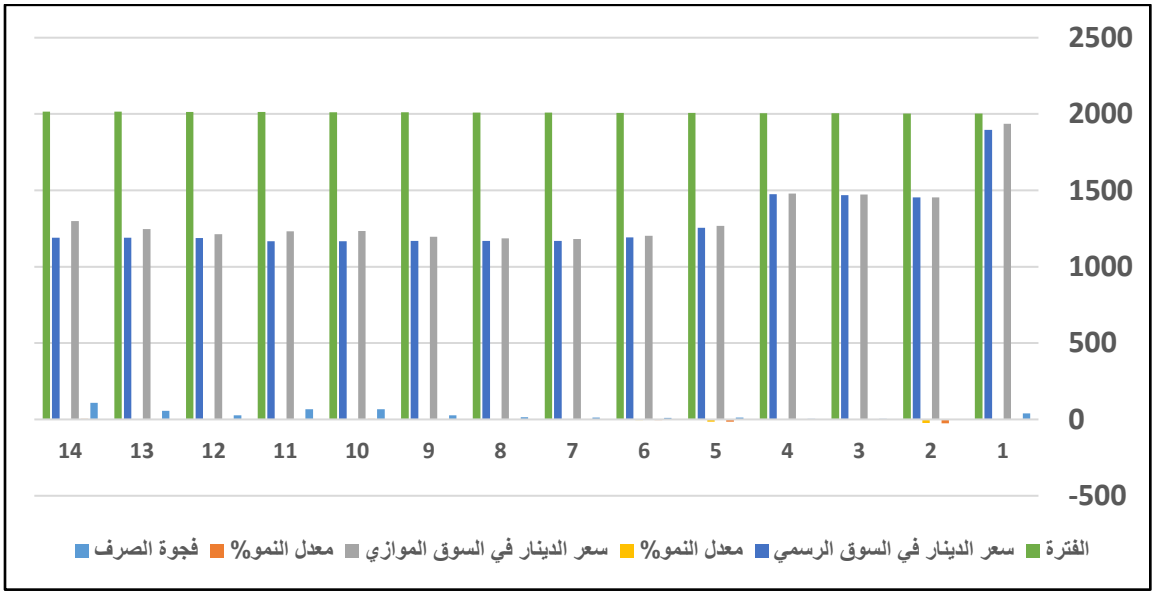

الشكل (1) يوضح سعر الصرف الرسمي والموازي وفجوة الصرف ومعدلات النمو للمدة (2003-2016)

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي

2.1.5 واقع القدرة التنافسية للصادرات في العراق:

بعد حرب عام 2003 اتخذ العراق سياسة الانفتاح بعد معاناة كبيرة وما زال يعاني ايضاً من دمار اقتصادي كبير لسوء الادارة الاقتصادية التي استمرت لسنوات عديدة مما ادى الى استنزاف جزء كبير من موارد العراق الاقتصادية فضلاً عن المشكلات الاقتصادية الكبيرة التي سببتها الحروب التي مر بها العراق . لذلك وجب زيادة القدرة التنافسية للاقتصاد العراقي ولتعزيز القدرة التنافسية الدولية قام بأتباع نظام السوق الحر بعد عام 2003 والذي يكون فيه الاقتصاد منفتحاً على التبادلات الدولية ويتميز بحرية المبادرة والمنافسة الدولية من خلال توفير بيئة ملائمة للاعمال عن طريق التنويع الاقتصادي التي تكون من بين السياسات التي تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية , يستلزم تخفيض العوائق والتحديات التي تقف في وجه التنمية ويؤدي التنويع الاقتصادي الى اعادة توجيه الاقتصاد وتحسين فاعلية وكفاءة القطاعات الاقتصادية بأشكالها بهدف تنويع مصادر الدخل (Nazar,Rukan,2014:14),

وبالنظر لما يمتلكه العراق من موارد بشرية كبيرة وموارد طبيعية متنوعه لابد من وجود حلول للقيام بعملية الاصلاح وقيام تنمية حقيقية وبينما فلسفة الاقتصاد الحالية تسير نحو اتخاذ الاجراءات اللازمة اقتصاد السوق وتقليص الاعتماد على النفط كمصدر دخل اساسي للعراق والاعتماد على تنويع مصادر الدخل الاخرى كالزراعة والصناعة مثلاً وغيرها من القطاعات الاخرى الموجودة في العراق . وايضا من هذه الاجرائات الاعتماد على القطاع الخاص الذي تكون لديه القدرة على المنافسة والمساهمة في سياسات الاصلاح (Radhi,2024:15) وللوصول الى مستويات متقدمة من

التنافسية الدولية لابد ان ينطلق نمو اقتصادي سنوي مستمر وهذا ما حدث على مستوى امتلاك النفط بداية سبعينات القرن العشرين في العراق .(Radhi,2024:16)

جدول (2) مؤشر القدرة التنافسية للصادرات في العراق للمدة (2004-2016) (مليون دينار)

الفترة	الناتج المحلي الاجمالي	اجمالي الصادرات	الصادرات النفطية	الصادرات الغير نفطية
2004	53235358.70	22343891.7	15829324.80	6514566.90
2005	73533598.60	34905681	34172716.20	732964.80
2006	95587954.80	44938688	43730323.20	1208364.80
2007	111455813.00	50117142	47914428.60	2202713.40
2008	157026062.00	76853556	74631742.20	2221813.80
2009	130642187.00	46133100	45588699.00	544401.00
2010	162064566.00	60563880	60200010.00	363870.00
2011	217327107.00	93226770	92906775.00	319995.00
2012	254225491.00	109863709.5	109361673.35	502036.18
2013	273587529.00	105624442	104181866.80	1442575.20
2014	266332655.00	99541420	97406240.80	2135179.20
2015	194680972.00	59860108	59394174.40	465933.60
2016	196924142.00	48814236	48500887.80	313348.20

المصدر: البنك المركزي العراقي ، دائرة الإحصاء والأبحاث

يتضح من الجدول (2) ان صادرات النفط الخام عام 2004 بلغت (15829324.80) مليون دينار ثم ارتفعت في عام 2005 لتصل (34172716.20)مليون دينار , وارتفعت بعدها في عام 2006 لتصل (43730323.20) مليون دينار, ويعود سبب هذا الارتفاع نتيجة رفع العقوبات التي كانت مفروضة على العراق واستئناف تصدير النفط, كما شهدت صادرات النفط الخام انخفاضا في عام 2009 لتصل الى (45588699.00) مليون دينار ,نتيجة الازمة المالية العالمية ونتيجة انخفاض أسعار النفط ثم عاودت الارتفاع لتصل (60200010.00) مليون دينار في عام 2010 واستمر هذا الارتفاع حتى عام 2013 بلغت صادرات النفط الخام (104181866.80) مليون دينار بعدها عاودت صادرات النفط الخام الانخفاض في عام 2014 لتصل الى (97406240.80) مليون دينار , واستمرت صادرات النفط الخام بالانخفاض حتى عام 2016 لتصل الى (48500887.80) مليون دينار ونتيجة الانخفاض في أسعار النفط في العراق نتيجة الهجمات الإرهابية التي شهدها العراق وسوء الأوضاع الأمنية في البلاد في تلك الفترة .

اما فيما يخص صادرات غير النفطية عام 2004 بلغت(6514566.90) مليون دينار ثم انخفضت الصادرات الغير النفطية في عام 2005 لتصل الى (732964.80) مليون دينار، ثم عاودت الارتفاع في عام 2006 لتصل الى (1208364.80) مليون دينار واستمرت صادرات بدون النفط الخام بالارتفاع لتصل الى (2221813.80) مليون دينار في عام 2008 نتيجة رفع العقوبات المفروضة على العراق، ثم انخفضت في عام 2009 لتصل الى (544401.00) مليون دينار بسبب الازمة المالية العالمية حيث واستمرت الصادرات بدون النفط الخام بالانخفاض حتى عام 2011 لتصل الى (319995.00) مليون دينار ،ثم ارتفعت بعد ذلك في عام 2012 لتصل الى (502036.18) مليون دينار ، نتيجة تحسن النشاط الاقتصادي حيث استمرت بالارتفاع حتى عام 2014 لتصل الى (2135179.20) مليون دينار ثم انخفضت صادرات بدون النفط الخام في عامي 2015 – 2016 لتصل الى (465933.60 - 313348.20) مليون دينار حيث بلغت أدى مستويات لها خلال مدة الدراسة نتيجة وانخفاض أسعار النفط في العراق وذلك بسبب الهجمات الإرهابية التي شهدها العراق وسوء الأوضاع الأمنية في البلاد في تلك الفترة .

3.1.5 تأثير سعر الصرف على القدرة التنافسية في العراق :

ان أثر سعر الصرف على القدرة التنافسية في العراق يعد من اهم المواضيع الاقتصادية حيث ان الاقتصاد العراقي يعتمد بشكل كبير واساسي على صادرات النفط ويمكن تلخيص هذا التأثير في العراق هو تأثيره على الصادرات اي عندما

ينخفض سعر العملة المحلية (الدينار العراقي) مقابل العملة الاجنبية تصبح صادرات العراق اكثر تنافسية في الاسواق العالمية .

وكذلك تأثيره على التضخم المحلي اي عند انخفاض سعر صرف الدينار العراقي يؤدي الى زيادة تكاليف الواردات خاصة المواد الغذائية والصناعية وان زيادة هذه التكاليف يؤدي الى ارتفاع التضخم في العراق ويسبب ضغط على القدرة الشرائية في العراق. اما بالنسبة للاستثمار الاجنبي فأن سعر الصرف يمكن ان يؤثر على الاستثمارات الاجنبية اذا كانت العملة العراقية ضعيفة يقلل من جذب المستثمرين .(Galili,2019:83)

ان استقرار اسعار الصرف من اهم اهداف السياسة النقدية للبلد الا ان هذه الاهمية تزداد في حالة اعتماد اقتصاد البلد على اسعار الصرف الثابتة اكثر مما هو في الاقتصاد الذي يعتمد على اسعار صرف مرنة . ومن ادوات السياسة النقدية هي السياسة التوسعية والانكماشية التي تتجه نحو توسيع او تقليص عرض النقد وتستعمل السياسة النقدية سلطتها في تحديد سعر صرف عملتها من خلال ثلاث متغيرات وهي سعر الفائدة والدخل ومستويات الاسعار التي يمكن ان يكون لها تأثير كبير على القدرة التنافسية فعند الاخذ بالسياسة النقدية التوسعية فانها تدفع معدلات الفائدة نحو الانخفاض والذي يؤدي الى انقطاع تدفق رأس المال للأغراض التمويلية وايضاً زيادة الدخل وزيادة مستويات الاسعار مما يؤدي الى انخفاض قيمة العملة في البلد وعند استعمال السياسة التوسعية وزيادة عرض النقد يؤدي الى انخفاض معدل الفائدة الذي يؤدي الى انخفاض سعر الصرف وزيادة الدخول تؤدي الى زيادة الاستيرادات وارتفاع الاسعار تؤدي الى انخفاض القدرة التنافسية للبلد, اي العلاقة بين عرض النقد وسعر الفائدة عكسية . والعلاقة بين سعر الفائدة وسعر الصرف طردية وكذلك العلاقة بين سعر الصرف والقدرة التنافسية طردية،(Mankiw,1999:319) ،وتستخدم السياسة النقدية سياسة انكماشية مما يؤدي الى تقليل عرض النقد الذي يؤدي الى ارتفاع معدلات الفائدة التي تؤدي الى زيادة سعر الصرف وكذلك انخفاض الدخل الذي يؤدي الى تقليل الاستيرادات وكذلك انخفاض مستويات الاسعار تؤدي الى زيادة القدرة التنافسية (Mankiw,1999:321) وكذلك تعد إجراءات السياسة التجارية والاهتمام بإنشاء صناعات نوعية وعمالة ماهرة واعتماد سياسة ناجحة للقطاع المصرفي الصناعي عوامل مهمة للتنافسية والتي تتطلب دعم الصادرات والاهتمام بالبحث والتطوير والتخصيص والاهتمام بالمواصفات العالمية وغيرها، مثل الربحية وتكلفة التصنيع وحصة السوق والإنتاجية ودليل التجارة والدخل الحقيقي ونتائج الأعمال وغيرها (Munadhel Al-Jawari , Kamilah Abdulwahid,2018 :85)

1.6 الاستنتاجات والتوصيات:

1.1.6 الاستنتاجات:

1- تبين أن سعر الصرف له تأثير كبير على القدرة التنافسية للصادرات العراقية، خاصة في ظل الاعتماد الكبير على الصادرات النفطية. انخفاض قيمة الدينار العراقي يجعل الصادرات أكثر تنافسية في الأسواق العالمية، لكنه يزيد من تكاليف الواردات.
2- شهد سعر الصرف في العراق تقلبات حادة خلال الفترة (2003-2016)، مع وجود فجوة كبيرة بين السعر الرسمي والسعر الموازي،مما أدى إلى زيادة المضاربات وضعف الثقة في العملة المحلية.
3- يعاني الاقتصاد العراقي من الاعتماد المفرط على النفط كمصدر رئيسي للدخل، مما يجعله عرضة للتقلبات في أسعار النفط العالمية ويحد من تنافسية الصادرات غير النفطية.
4- الأوضاع السياسية والأمنية غير المستقرة في العراق، مثل الصراعات والهجمات الإرهابية، أثرت سلبًا على الاستقرار الاقتصادي وسعر الصرف، مما زاد من صعوبة تحقيق نمو مستدام.
5- عدم وجود سياسات نقدية وتجارية متكاملة وفعالة لمعالجة تشوهات سعر الصرف ودعم القدرة التنافسية للاقتصاد العراقي، خاصة في ظل غياب بيئة استثمارية جاذبة.

2.1.6 التوصيات:

1- ضرورة اعتماد سياسات نقدية فعالة من قبل البنك المركزي لتقليل الفجوة بين السعر الرسمي والموازي، والحد من المضاربات، وتعزيز ثقة المستثمرين والجمهور في الدينار العراقي .
2- 2- تشجيع القطاعات غير النفطية مثل الزراعة والصناعة والخدمات لزيادة الصادرات غير النفطية وتقليل الاعتماد على النفط، مما يعزز القدرة التنافسية للاقتصاد العراقي.
3- توفير بيئة استثمارية آمنة وجاذبة من خلال إصلاح التشريعات، ومكافحة الفساد، وتطوير البنية التحتية، لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تدعم النمو الاقتصادي
4- تبني سياسات تجارية تدعم الصادرات، مثل تخفيض الحواجز الجمركية، وتوفير الدعم الفني للمصدرين، والتركيز على جودة المنتجات لتلبية المعايير الدولية

5- زيادة الاستثمار في البحث والتطوير والابتكار لتحسين جودة المنتجات وزيادة القيمة المضافة، مما يعزز القدرة التنافسية للصادرات العراقية في الأسواق العالمية.

References

1- Abdul Majeed Qadi, Introduction to Quantitative Economic Policies, 2nd ed., Office of University Publications, Algeria, 2005, p. 104.
2- Abdul Majeed Qadi, Same Source, p. 3.
3- Munir Ibrahim Hindi, Modern Thought in the Field of Funding Sources, Maaref Establishment, Egypt, 1998, p. 436.
4- Munir Al-Baamki and Ramzi Al-Baamki, Modern Resource, 1st ed., Dar Al-Umm Lil-Malayin, Beirut, p. 413.
5- Irfan Taqi, International Finance, 2nd ed., Majdalawi Publishing House, Amman, 2002, p. 149.
6- Ami Tawfiq Sadiq, Ma'bad Ammi, and Nabil Abdul Wahab, Monetary Policies in Arab Countries, Abu Dhabi, 1996, p. 12.
7- Musa Sa'id Matar and others, International Finance, Safa Publishing House, Amman, 2003, p. 48.
8- Abdel Moneim Mohamed Mubarak, Money, Banking, and Monetary Policy, University House of Manshar, 1985, p. 156.
9- Maher King Shukri and Marwan Awad, International Finance, Dar Hamed, Amman, 2004, pp. 224-230.
10- Maher King Shukri and Marwan Awad, Same Source, pp. 231-235.
11- Tareq Nowair, The Role of Government in Supporting Competitiveness, Arab Planning Institute, Kuwait, 2nd ed., 2002, p. 5.
12- Ammi Tawfiq Al-Sadiq, Competition and Globalization: Issues and Implications (Competitiveness of Arab Economies in Global Markets), Research and Discussion Series, Arab Monetary Fund, Issue 2008, pp. 36-37.
13- Ammi Tawfiq Al-Sadiq, Same Source, p. 37.
14- Joe White, Competitive Advantage, translated by Sabah Hassan Abdel Qader, 1st ed., Dar Al-Fajr for Publishing and Distribution, Cairo, Egypt, p. 2013, p. 45.
15- Emirates Competitiveness Council, Financial Development Report 2012, UAE, p. 12.
16- Ammi Saber Mohammed Cho, "Measuring and Analyzing the Impact of Competitiveness on Audiovisual Exports (A Selected Sample from Some Countries Worldwide for the Period 2010-2015)", Tikrit Journal of Economic and Administrative Sciences, Tikrit University, Issue 38, Vol. 2017, p. 13.
17- Juhaish Yousry, "Pricing Products Using the Target Costing Method to Enhance the Competitiveness of Productive Institutions," Al-Kut Journal of Economic and Administrative Sciences, Algeria, Vol. 16, No. 21, p. 50.
18- Ammi Tawfiq Al-Sadiq, "Competition in the Light of Globalization and the Implications for the Competitiveness of Arab Economies in the World Markets," op. cit.
19- Kazem Bayado and Amoush Jaafar, "The Partial Economy and Its Impact on the Competitiveness of Audiovisual Exports in the Iraqi Economy" (2004-2021), Al-Kut Journal of General Economics and Administration, University of Al-Kut, Vol. 16, Issue 41, p. 50, 2024.
20- Abdul Hamid and Abdul Mutif, "The Strategic Perspective on Economic Transformations in the 21st Century", Dar Al-Jamiah, Egypt, 2004, p. 22.
21- Qasim Zuwaid and Jabr Azir Shamran, "The Role of Exchange Rate Systems in Enhancing the Competitiveness of the Egyptian Economy" (1990-2019), Al-Kut Journal of Economics and Administrative Sciences, University of Wasit, Iraq, Vol. 16, No. 24, p. 24.
22- Fatima Turki et al., "Economic Diversification and the Competitiveness of Exports", Vol. 42, No. 9, University of Karbala, Faculty of Management and Economics, 2024, p. 11.
23- Kamthoum Qabbani, Competitiveness and the Problem of Integration into the Global Economy, Master's Thesis Submitted to the Faculty of Economics and Management, University of Hadj Kheder, Batno, Algeria, 2013.
24- Fatima Turki et al., Same Source, p. 14.
25- Intisar Waib Razouki, Competitiveness of Arab Exports (An Analytical Study of the Competitiveness Index in Some Arab Countries), Al-Mansour Magazine, 24, No. 25, 2016, p. 25.
26- Jamil Muhammad Khalid, Fundamentals of International Economics, 1st ed., Dar Al-Manhal Publishing House, Jordan, 1942, p. 66.
27- Sinan Shabibi, Features of Monetary Policy in Iraq, 1st ed., Arab Monetary Fund, Abu Dhabi, 1st ed.

28- Mazhar Muhammad Salih, Monetary and Fiscal Policy and Control of Inflation and Exchange Rate Variables, 1st ed., Hammurabi Center for Research and Strategic Studies, Baghdad, 1994, p. 11.
29- Thiab Asaf Nizar and Awad Khalid Rukan, "Requirements for Economic Diversification in Iraq in Light of the Philosophy of Free Economic Management", Anbar University Faculty of Economics and Administrative Sciences, Anbar University, Vol. 16, Issue 14, 1994, p. 12.
30- Khamil Hamid Radhi and others, Economic Diversification and Export Competitiveness - Iraq: A Case Study, 24th Edition, Issue 9, 4142, p. 15.
31- Abdulrahman Jamimi, Economics of Iraq, 1st ed., Egypt, Arab League Institute of Higher Arab Studies, 4119, p. 83.
32- Gregory Mankiw, Quantitative Economics, 1st ed., Harvard University, New York, USA, 1999, p. 319.
33- Central Bank of Iraq, Annual Statistical Bulletin, General Department of Statistics and Research, Annual Bulletins for the period 2013-2016. Same Source, p. 341.
34- Munadhel Al-Jawari and Kamilah Abdul Wahid, The Role of Technological Change in Enhancing Competitiveness in the Iraqi Economy, Master's Thesis in Economics, 2018, p. 1.